اهتمام الرأي الدولي المؤيد لفكرة الاستقلال الفلسطيني، فان الجدل بين الحزبين الاسرائيليين الرئيسيين حول كيفية استبعاد هذا الحل للقضية الفلسطينية يدور ايضاً حول موضوع السيادة على الضفة الغربية.

ان الاتفاق الاسرائيلي حول ضرورة الحيلولة دون الاستقلال الفلسطيني، والاختلاف حول انجع السبل لضمان ذلك يعني ان هناك اتفاقاً سياسيا واختلافا دبلوماسيا بين الليكود والمعراخ. ويهدف هذا البحث الى تقصي طبيعة الاختلاف الدبلوماسي والتعرف، من خلاله، على الاجماع السياسي الاسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية.

الليكود: اللاتمثيل الفلسطيني

يمكن ان نرمز لدبلوماسية الليكود تجاه القضية الفلسطينية باسم «اللاتمثيل الفلسطيني». ونقصد بهذا ان رفض كتلة الليكود، وحكومة بيغن التي تمثلها، لمبدأ الاستقلال الفلسطيني هو رفض مباشر وصريح ومبدئي، وانها تسعى الى تحقيقه من خلال رفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني له حركة قومية يمكن التعامل معها بخصوص مصير الشعب الذي تمثله. وهذا الموقف، هو في الحقيقة امتداد للموقف الاسرائيلي الذي ساد في الخمسينات والستينات، والمتمثل بمقولة غولدا مئير المعروفة حول عدم وجود شعب فلسطيني.

تظهر هذه الاستراتيجية الدبلوماسية لحزب الليكود في الطرحين الرئيسيين لتصورات الحزب لمستقبل القضية الفلسطينية منذ استلام الحكم وهما: خطة الحكم الذاتي الاداري التي طرحها بيغن في كانون الأول عام ١٩٧٧[١]، واتفاقات كامب ديفيد مع مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٨[٢]. ففي كلتا الحالتين رفضت اسرائيل مبدأ قومية الشعب الفلسطيني، ومسخت هويته الى مستوى اقلية سكانية ضمن سيادة قومية اخرى. ولهذا أشارت كلتا الخطتين الى ثلث الشعب الفلسطيني المتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، والذي لا يعتبره احد، ولا يعتبر نفسه شعباً مميزاً له حقوق قومية بمعزل عن باقي الشعب الفلسطيني.

والمرادف السياسي لهذه الصيغة الدبلوماسية هو ان حقوق الشعب الفلسطيني السياسية لا تتجاوز حقوق القوة الضاغطة التي قد تتمتع بها أي اقلية سكانية في اي دولة. ولهذا السبب اختيرت عبارة الحكم الذاتي عند الحديث عن حقوق الفلسطينيين، ونُقصد بها ان تكون اقل من الاستقلال وبديلا عنه، ولم يُقصد بها، اطلاقاً، ان تكون بداية له كما يُدّعى احيانا. وتظهر هذه الحقيقة مرات لا حصر لها عند استعراض المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي. ففي دراسة نشرها البريغادير المتقاعد اريه شاليف، قال الكاتب ان الحكم الذاتي يعني «تبعية لحكم الدولة المركزي»، واستشهد على ذلك بالموسوعة العبرية التي تعرّف الحكم الذاتي بانه «علاقة معينة لهيئة سياسية او